السياسة. والذين حاولوا الترويج لهذه القناعة بهدف تطمين الغير، وجدوا أن هذا الغير، وقت حاجته، أول من بادر لتسييس النفط، بل وعسكرته وقت اللزوم. والدليل الأكثر جرأة ووضوحاً على ذلك هو تلك الجهود المسعورة التي تبذلها الولايات المتحدة لاقامة فرق التدخل السريع لحماية «مصالحها» والتي بات قسم كبير منها رهن الاشارة للتحرك. ونفس هذا الغير هو الذي بادر، وفي أكثر من مناسبة، الى اللجوء الى اسلحته الاقتصادية لتحقيق الأهداف السياسية. وليس الحصار الاقتصادي حول ايران إلا آخر دليل على ذلك، وسبقته عشرات الأدلة من حصارات حول الصين وحول كوبا، وغيرهما من دول وشعوب العالم.

إذن، شئنا أم أبينا، لا يمكن تجريد استراتيجيتنا العربية من سلاحها الاقتصادي، والنفط هو طليعة هذا السلاح، وأشده فتكاً وأثراً، على الصديق والعدو في آن واحد.

وبالتالي، فلا بد للعرب من سياسة نفطية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الأساسية لقيمة هذه السلعة الاستراتيجية، وعلى جميع المستويات، أي: المحلي والقومي، فالدولي.

إن الاكتفاء بدور «الوارث» لهذه السلعة، دون المشاركة في عمليات انتاجها وتكريرها وتسويقها، والاسهام في الخطة الاستراتيجية الشاملة للاستفادة منها، محلياً، وقومياً، ودولياً، لا يجوز أن يستمر. وحتى لو لم تكن هنالك قضية مصيرية اسمها قضية فلسطين، فإن قضية النفط تبقى في غاية الاهمية، لانها تمس قضايا التنمية ومستقبل المنطقة وعالمنا الثالث بشكل صميمي وجذري، بل وتمس مسار الاقتصاد العالمي برمته.

من هنا، فانه لابد من الاعتراف بأن النفط، وان كان ثروة قطرية، الا أنه بحكم أهميته الاستراتيجية، يتجاوز بآثاره المصيرية حدود القطر الى حدود الوطن. ولابد بالتالي من موقف نفطي قومي، للافادة من خيراته وللحفاظ عليه ولدرء أخطاره.

- الملاحظة السابعة:

وهي أهم الملاحظات، لانها تتناول القضية المركزية للبلاد العربية، بل وتكاد تكون قضية العالم كله في هذه المرحلة، انها بالتأكيد قضية فلسطين.

ومن كثرة ما قيل حول هذه القضية، لم يعد هناك ما يمكن اضافته، ولكن الحاجة التي تبدو ملحة هي محاولة ترتيب هذا الذي قيل وكتب.

وأول ما تجب الاشارة اليه، بهدف تأكيده، هو الاقرار بأن قضية معقدة مثل قضية فلسطين، بحاجة الى خطة معقدة لحلها. وهذا يعني أنه لابد من وضع أكثر من خطة مرحلية، في اطار الاستراتيجية العامة، وصولاً الى تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، بصدد هذه القضية. ومن هنا لابد من اعادة تحديد وتوضيح المبادىء الاستراتيجية العربية الثابتة، ثم الاعلان عن التمسك بها قوميا وأبديا.

من هذه المبادىء، أولا، رفض القبول باية كيانات عنصرية في الوطن العربي، سواء كانت أجنبية مستوردة، أو مذهبية وطائفية محلية.